IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/727
Date: 3 June 2008

General Distribution
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨
وردت من البعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية
لدى الوكالة بشأن الاقتراح الألماني
الخاص بمشروع حرم إثراء متعدد الأطراف

تلقّت الأمانة رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ من البعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية ألحقت بها وثيقة معنونة "ضمان الحصول على الوقود النووي وخدمات الإثراء – مشروع حرم الإثراء المتعدد الأطراف".

وحسبما هو مطلوب في تلك الرسالة، تُعمَّم الوثيقة مُرفَقة طيّه لإطلاع الدول الأعضاء عليها.

الملحق

ضمان الحصول على الوقود النووي وخدمات الإثراء
مشروع حرم الإثراء المتعدد الأطراف

في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، قدّمت الحكومة الألمانية اقتراحها المتعلق بنهج متعدد الأطراف في ميدان دورة الوقود النووي إلى الدول الأعضاء في الوكالة (الوثيقة INFCIRC/704). وشرحت ورقة النقاش أهداف الاقتراح المذكور وعناصره الأساسية وخلفيته.

ومنذ ذلك الوقت، تكثّف النقاش الذي كان قد اكتسب زخماً جديداً بعد صدور تقرير فريق الخبراء المعني بوضع نهج متعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي التابع لمدير عام الوكالة وبعد الحدث الخاص الذي أقيم على هامش الدورة الخمسين للمؤتمر العام للوكالة. وركّز المؤتمر الدولي بشأن التحديات والفرص المتعلقة بإمدادات الوقود النووي، المعقود في برلين في ١٧ و١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، على الآثار الاستراتيجية المترتبة على مناقشة الإمداد باليورانيوم وإثرائه، وبرهن عن نشوء فهم مشترك جديد لأهمية هذا الموضوع.

وقد تم عرض الاقتراح الألماني المتعلق بمشروع حرم إثراء متعدد الأطراف على محافل متنوّعة، كما جرت مناقشته على نحو مستفيض مع مختلف المشاركين.

وتودّ الحكومة الألمانية أن تستوفي معلوماتها بشأن هذا الاقتراح وهي ترجو من الوكالة ودولها الأعضاء أن تولي اقتراحها هذا اهتماماً جدياً، كما أنها تدعو جميع الأطراف المهتمة إلى المشاركة في المزيد من المناقشات.

التطوّرات منذ أيار/مايو ٢٠٠٧

منذ نشر الاقتراح ضمن الوثيقة INFCIRC/704، شاركت الحكومة الألمانية في مناقشات جرت على مستوى الخبراء مع أمانة الوكالة لتشذيب الاقتراح وتعيين المسائل الهامة وتوضيحها، ولتكييف الاقتراح بناء على الضرورات التقنية والقانونية. وفضلاً عن ذلك، دأبت الحكومة الألمانية على عرض الاقتراح أمام جماهير متنوّعة. وقامت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بتنظيم حلقة عملية لمتّخذي القرارات الألمان شاركت فيها بلدان أوروبية أخرى، كما شارك فيها أعضاء من البرلمان الأوروبي. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، عرضت الاقتراح على الدول الأعضاء في الوكالة في فيينا. ونظمت، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، المؤتمر الدولي بشأن دورة الوقود في برلين بالتعاون مع المملكة المتحدة وهولندا لتوضيح خلفية إمداد اليورانيوم وإثرائه، ولإشراك

الدول التي أعربت مؤخراً عن اهتمامها بالقوى النووية بشكل خاص. وهذا الاقتراح الألماني، الذي يتضمن تفكيراً ابتكارياً شمولياً، خضع للتشذيب والتعديل؛ ويتم في هذه الأثناء، العمل على إعداد مسودات اتفاقات نموذجية ترمي إلى تنظيم العلاقة بين البلد المضيف والوكالة وكذلك بين الوكالة ومجموعة الدول المهتمة. وتنوي ألمانيا، بمعونة شركائها المختلفين، مواصلة المناقشات حول قضية توكيدات الإمداد بالوقود النووي مع الشركاء المهتمين في المستقبل القريب.

العناصر الرئيسية في مشروع حرم الإثراء المتعدد الأطراف:

١- تتفق مجموعة من الدول المهتمة فيما بينها ومع الوكالة على بناء محطة إثراء واحدة أو أكثر في أرض خاصة (حرم إثراء متعدد الأطراف). ويتم تشغيل المحطة (المحطات) في ظروف السوق الطبيعية. وتوجّه مجموعة الدول المهتمة الدعوة إلى صناعاتها الوطنية من أجل إقامة شركة تجارية دولية يناط بها تمويل محطة للإثراء وتشييدها وإدارتها على أسس تجارية. وتكون 'الشركة التجارية' ملكاً لمجموعة الدول المهتمة وصناعاتها الوطنية، وتخضع للقواعد التي تحددها هذه الأخيرة وتتم إدارتها بموجب هذه القواعد. ويجب أن يتم الاتفاق مع الوكالة على المعايير المتعلقة بالسلامة المالية وتغطية المسؤولية والترتيبات الخاصة بالإخراج من الخدمة وغيرها.

٢- وعلى البلد المضيف أن يتنازل لصالح الوكالة عن حقوق الإدارة وبعض من حقوق السيادة في جزء من أراضيه. وتكون للوكالة صلاحية الرقابة التامة على اليورانيوم الضعيف الإثراء المصدّر من هذه المنطقة، فضلاً عن جميع الحقوق اللازمة لإتاحة تشييد وإدارة محطة واحدة أو أكثر لإثراء اليورانيوم. وتعمل الوكالة بصفتها الرقيب النووي فيما يخص تشغيل هذه المحطات.

٣- وعلى الوكالة أن توافق على مجموعة معايير ملزمة، فلا يتم الإفراج عن كميات اليورانيوم الضعيف الإثراء المسلّمة من هذه المنطقة سوى على أساس الامتثال لهذه المعايير. وتقدم محطة الإثراء خدمات الإثراء إلى جميع العملاء المحتملين الذين يوفون بما تضعه الوكالة من معايير. ولن يكون الإمداد باليورانيوم الضعيف الإثراء مقصوراً على محطات القوى النووية التابعة لمجموعة الدول المهتمة.

٤- ويمكن لمحطة (محطات) الإثراء أيضاً أن توفّر مخزوناً احتياطياً متجدداً من اليورانيوم الضعيف الإثراء، ويستخدم هذا المخزون، عند تحريره بناء على أوامر مدير عام الوكالة فقط، كآلية طارئة لإمداد البلدان المحتاجة، في حالات انقطاع الإمداد الناتجة عن أسباب سياسية، أي أنها ليست تجارية أو تقنية.

الإنجازات المتوقعة:

١- هذا الاقتراح يتماشى تماماً مع مجموعة المعايير التحليلية التي صاغها الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (ورقة أوروبية غير رسمية بشأن دورة الوقود النووي، معدة لكي تناقش في الوكالة). والاقتراح يتسم خصيصاً بأنه مقاوم للانتشار، لأن مركز الإثراء المدار دولياً سيكون خاضعاً لرقابة صارمة من جانب الوكالة وسيطبق أرفع معايير الأمان والأمن والضمانات. وسيزيد من مستوى توكيدات الإمداد لأن محطة الإثراء ستخرج عن نطاق أي عملية اتخاذ قرارات وطنية، وستستند توريداتها إلى موافقة مسبقة قائمة على معايير واضحة. والاقتراح يتسق تماماً مع تساوي الحقوق والواجبات إذ أنه قائم على المشاركة الطوعية ولا يمس أية حقوق قائمة. بل الأدهى أن الاقتراح محايد سوقياً لأن محطة الإثراء ستشارك في السوق القائمة باعتبارها مورِّداً إضافياً يتساوى في الحقوق والواجبات مع سائر المشاركين.

٢- يستند الاقتراح إلى المشاركة الطوعية. ومن المحتمل جداً أن يكون قادراً على تشجيع البلدان على عدم إنشاء قدرات إثراء وطنية خاصة بها؛ وذلك عن طريق إفساح الفرصة أمام تلك البلدان من أجل أن تشارك مشاركة كاملة في عمليات الإثراء الدولية على أكثر المستويات التقنية تقدماً.

٣- إن الاقتراح يرسي توازناً (جديداً) بين مصالح حائزي تكنولوجيا الإثراء ومصالح المستهلكين المحتملين؛ وبين المصلحة المشروعة في حماية الملكية الفكرية ومنع نشر التكنولوجيات الحساسة من ناحية وبين توفير أعلى مستويات توكيد الإمداد من ناحية أخرى.

٤- يكفل الاقتراح ألا تفضي القيود المشروعة المفروضة على نشر التكنولوجيا الحساسة إلى فرض تقييدات غير ملائمة على التنمية الاقتصادية.

٥- كما يكفل الاقتراح توافر بديل فعال التكلفة بشأن الإثراء الدولي، على نحو خاضع لرقابة الوكالة؛ الأمر الذي يخدم هدف عدم الانتشار من خلال رفع مستوى الإمداد بالوقود النووي.

٦- والاقتراح لا يقتصر على محطة إثراء واحدة بل هو من المرونة بحيث يسمح بوجود عدة مشاريع مماثلة في مناطق مختلفة على أساس غير تمييزي وعلى نحو خاضع للرقابة الكاملة من جانب الوكالة.

٧- وينبغي أن يُنَفَّذ هذا المشروع في ظل أرفع معايير الأمان والأمن والضمانات؛ الأمر الذي يجعله يسهم في إحراز مزيد من التقدم في تعزيز المعايير الموضوعة في هذا الصدد.

إن الحكومة الألمانية تدعو جميع الأطراف المهتمة إلى الانخراط في نقاش مكثف من أجل المضي في تشذيب هذا الاقتراح وتوضيح الخلفية العامة لمسألة الإمداد بالوقود النووي.